«اتجاهات» رصد توجهات النواب نحو استجواب الوزراء

19 تهديداً بالمساءلة في أول 30 يوماً.. والانفلات الأمني وضع الحمود في المقدمة

■ وزراء الداخلية والنفط والمالية الأقرب إلى المنصة بعد تلقيهم النصيب الأكبر من الانتقادات ■ الفزيع هدد الهيفي والإبراهيم.. وعسكر توعد رولا.. والصالح حذر الأذينة

■ الأداء غير المقنع للحمود في الجلسة السرية قربه من المنصة

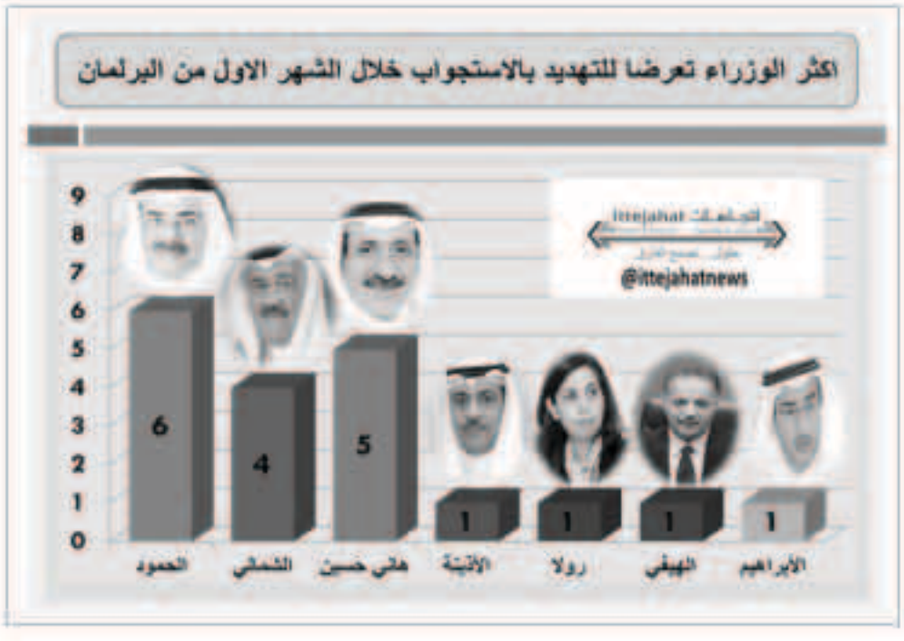

■ خسائر الداو وعقد شل ومصفاة فيتنام والتعيينات تطارد هاني حسين

ورد في تقرير صادر عن وحدة الرصد البرلماني بمركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث ان أعضاء مجلس الأمة هددوا بتفعيل اداة الاستجواب ضد سبعة من الوزراء في حكومة سمو الشيخ جابر المبارك بواقع تسع عشرة مرة خلال الشهر الاول من عمر المجلس، وهو ما يشير بالتبعية ان هناك تهديدا بالاستجواب كل 36 ساعة، حيث اكد التقرير ان النائب الاول لرئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود تلقى وحده اكثر من ثلث التهديدات على خلفية قضايا عديدة ابرزها الانفلات الامني ويلاحقه في الترتيب وزير النفط هاني حسين الذي لوح له بتفعيل نفس الاداة خمس مرات، بينما حل وزير المالية مصطفى الشمالي ثالثا باربعة تهديدات، في حين تلقى كل من الاذينة ورولا والهيفي والابراهيم تهديدا وحيدا.

واكد اتجاهات في تقريره ان المتابعة الدقيقة لمواقف وتصريحات نواب الامة خلال الثلاثين يوما الاولى من عمر المجلس الحالي اوضحت بما لا يدع مجالا للشك ان وزراء الداخلية والنفط والمالية هم الاقرب فعليا الى منصة الاستجواب بعد حصولهم مجتمعين على الغالبية العظمى من التهديدات طوال الشهر، بواقع خمسة عشر تهديدا من اصل تسعة عشر، وهو ما يحقق نسبة 79 في المئة من الاجمالي العام للتهديدات، اضافة الى ذلك ان الوزارات الثلاث تواجه ملفات عالقة، واضاف «اتجاهات» ان الامر لم يتوقف على تهديد الوزراء الثلاثة السابقين بل امتد ليشمل اربعة وزراء اخرين هم «رولا والاذينة والهيفي والابراهيم» بواقع تهديدا وحيدا لكل منهم وهو ما تم تفسيره في السياق التالي:

اولا: وزير الداخلية

اشار «اتجاهات» ان اجمالي التهديدات التي تعرض اليها وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود بلغت ستة تهديدات منها تهديدان على خلفية اداء الوزير غير المقنع للنواب في الجلسة السرية التي نوقش فيها قضية الانفلات الأمني، وذلك من قبل النائبين «المليفي، نواف الفزيع» حيث أكد المليفي بعد انتهاء الجلسة أن الوزير حضر دون أوراق ومن غير خطة مما يعد اهانة للنواب واستهتارا بدماء ابناء الكويت لذلك فاما أن يقال والا الاستجواب جاهز، بينما قال الفزيع ان الوزير لم يجب على تساؤلات النواب ولا يوجد شيء لطمأنة الشعب الكويتي الا الصعود الى منصة الاستجواب.

واضاف التقرير ان التهديد الثالث جاء من قبل الدوسري على خلفية ملف هيكلة قيادات وزارة الداخلية، وتردي الوضع الامني في البلاد، قائلا «الوزير مطالب بغربلة قيادات الداخلية.. وقد نضطر لاستجوابه»، اما التهديد الرابع فقد جاء من قبل خالد الشليمي على خلفية جريمة القادسية وتحويل الضابط المتهم فيها الى الطب النفسي، حيث اكد انه اذا صدر تقرير بأن المتهم مريض نفسي فسيضع وزير الداخلية على منصة الاستجواب، اما التهديد الخامس فقد وجهه فيصل الدويسان على خلفية اسباب سرية جلسة الانفلات الامني وتقاعس الوزارة عن اداء واجباتها، واداء الوزير مع قضايا الأمن، اما التهديد السادس والأخير فقد جاء من قبل يعقوب الصانع وتعلق باختراق المقاطعين للأجهزة الأمنية، قائلا « الاستجواب ينتظرك إن لم توقف اختراق المقاطعين للأجهزة الأمنية».

ثانيا: وزير النفط

افاد اتجاهات ان هاني حسين وزير النفط حل ثانيا بعد الحمود من حيث اقرب الوزراء صعودا للمنصة خلال الفترة القادمة بعد تعرضه لخمسة تهديدات من قبل النواب، من بينهم ثلاثة تهديدات من قبل سعدون حماد على خلفية عدم الرد على الاسئلة البرلمانية، حيث الح حماد الى ان الوزير لن يجيب عليها وبالتالي ستكون منصة الاستجواب جاهزة، والتهديدان الاخران جاءا على خلفية عدة ملفات من بينها «عقد شل – تهريب الديزل – عقد الداو كيميكال – الغاز المدعوم – مصفاة فيتنام»، بينما وجه التهديد الرابع النائب من قبل خالد الشطي على خلفية التجاوزات التي شابت ترقيات موظفي شركة النفط، قائلا «سأستخدم جميع أدواتي البرلمانية في سبيل إعادة الحق إلى أصحابه من موظفي النفط الذين تعرضوا للظلم والإقصاء في ترقيات شركة النفط»، والتهديد الخامس والأخير جاء من قبل النائب نواف الفزيع حول احياء صفقة الداو كيميكال، قائلا «نحذر بان اي محاولة لاحياء هذه الصفقة سوف تضع وزير النفط فورا على منصة الاستجواب».

ثالثا: وزير المالية

بين اتجاهات ان وزير المالية مصطفى الشمالي هو ثالث الوزراء الاقرب للمنصة بعد ما وجه له النواب اربعة تهديدات بالاستجواب خلال الشهر الاول من عمر البرلمان، حيث جاء التهديد الاول من قبل حسين القلاف حول ملف القروض وتصريحات الوزير التي تصب في ذات الاطار، فقد اكد القلاف ان تصريحات وزير المالية في هذا الشأن «مستفزة لقطاع كبير من المواطنين واذا لم يمتنع عن هذه التصريحات فسوف اتقدم باستجواب من بند واحد وهو الاضرار بالوطن والمواطنين»، اما التهديد الثاني والثالث فقد جاء من قبل النائب خالد الشليمي والذي تحدى فيهما وزير المالية قائلا، ان اسقاط القروض سوف يمر بإرادة الشمالي او رغما عنه مضيفا ان النية موجودة لاستجواب الوزير»، وقال الشليمي في موضع اخر «سأستجوب وزير المالية إن لم تحل قضية القروض.. لا يعنينا أن الشمالي يهذي ويهذر.. إن لم تستجب الحكومة لمعالجة القروض، فإن الشمالي ساستجوبه».

واشار التقرير ان التهديد الرابع والاخير اطلقه النائب نواف الفزيع، حيث حذر فيه الوزير من عدم تطبيق القانون، قائلا «المشكلة يا الشمالي ليست في اعسار المواطن بل في التراخي وعدم تطبيق القانون فماذا فعلت انت والبنك المركزي عندما كانت البنوك تودع في ملفات المقترضين عقود عمل مزورة».

رابعا: وزير الدولة لشؤون مجلس الامة

أضاف اتجاهات أن وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة رولا دشتي تلقت تهديدا بتفعيل اداة الاستجواب من قبل النائب عسكر العنزي على خلفية التدخل في شؤون النواب بإحدى الجلسات البرلمانية، واتسم تصريح عسكر تجاه الوزيرة بالحدة، قائلا « يا رولا اقسم بالله لو تدخلت بين النواب مرة ثانية سوف اضعك على المنصة.. انت عضوة وفشلت فما بالك بالوزارة».

خامسا: وزير الصحة

وقد تعرض وزير الصحة محمد الهيفي إلى تهديد وحيد بالاستجواب من قبل النائب نواف الفزيع، على خلفية حصول احدى الشركات على مناقصة في منطقة الاحمدي الصحية بدون اجراء قانوني، قائلا «اذا اقررت يا معالي الوزير صرف هذه المبالغ فسوف تستحق المساءلة الجنائية لان هذه المناقصة جاء بها احد الاشخاص ولها ظروف خاصة وهو ما يقودنا للذهاب الى ابعد مدى في المساءلة».

سادسا: وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون الإسكان

اوضح التقرير ان وزير المواصلات سالم الاذينة تلقى ايضا تهديدا وحيدا بالاستجواب من قبل النائب خليل الصالح، بشأن الموظفين المفصولين، وقد طالب النائب من الوزير تصحيح مواطن الخلل في وزارته بشأن الموظفين المفصولين، قائلا « انت الان في مرمى الاستجواب، وسنسائلك إن لم تستجب لما طلبناه منك في انصاف موظفين مفصولين».

سابعا: وزير الكهرباء

اشار اتجاهات ان وزير الكهرباء عبد العزيز الإبراهيم تلقى ايضا تهديدا وحيدا باستجواب من قبل النائب نواف الفزيع، على خلفة قضية قطع الكهرباء، وطالبه بعدم اصدار اوامر بقطع الكهرباء، قائلا «ان الوزير ينطبق عليه المثل القائل ما بي يمشي لانه يخاف يطيح، محذرا ان تنفيذ الوزير لأوامر القطع من شأنه ان يعرضه لمساءلة سياسية سوف نذهب فيها لأبعد مدى».

■ الشليمي أول من هدد الشمالي في المجلس على خلفية رفضه إسقاط فوائد القروض

تتمات

الأمير يوجه

للتقائل بهذه التركيبة النيابية.

واضاف المعيوف في تصريح للصحافيين ان دعوة سموه تمت خلال استقباله عددا من النواب صباح امس، مؤكدا ان النواب يثمنون هذه الثقة الاميرية وعاهدوا سموه على ان يكونوا اهلا لهذه الثقة الغالية.

وذكر المعيوف اننا اكدنا لسمو الامير اننا جئنا للتعاون، ولسنا مؤزمين او نسعى الى تصعيد ونفضل التدرج في استخدام الأدوات الدستورية، ويهمنا ان نحل المشاكل بالتفاهم، وان كنا لا نتخلى عن دورنا الرقابي، ومبدأنا لا تعسف ولا تهاون.

وافاد المعيوف: ان النواب اكدوا لسموه حرصهم على حل جميع المشاكل العالقة بالتعاون مع السلطة التنفيذية، التي ستمنحها فرصة للعمل وترتيب اوراقها، وبشأن اسقاط فوائد القروض رد المعيوف: طرح الموضوع على سمو الامير واكد انه مع اتفاق الحكومة والمجلس على آلية معينة.

يذكر ان النواب الذين قابلوا سمو الامير هم عبدالله المعيوف وخالد الشليمي وطاهر الفيلكاوي وبدر البذالي وحماد الدوسري ومحمد الجبري وسعد البوص وناصر المري ومبارك العرف.

الحجرف: إحالة

المخالفة يحال إلى الشؤون القانونية للتحقيق معه وتوقيع العقوبة المستحقة عليه.

وأوضحت مصادر تربوية لـ«الصباح» أن ذلك يأتي في إطار حرص الوزير الحجرف على تفعيل المبادئ التربوية، وتكريس القيم الكفيلة بضمان سلامة العملية التعليمية.

ندوة «الشفافية»

لتحقيق اهداف شخصية.

واوضح ان مجلس الامة مر بظروف متعددة ومتكررة وعلى مدى عدة فصول تشريعية اكدت على اهمية تعزيز ثقة الناس في اداء المجلس واعضائه، لافتا الى ان هذا يستوجب وضع تنظيم خاص يؤكد على شفافية العمل البرلماني وعلى نزاهة اعضائه ابتداء من وقاية العمل البرلماني التشريعي والرقابي من الوقوع في اي شبهة تؤدي الى زعزعة ثقة الناس في السلطة التشريعية والرقابية التي تعبر عن الامة، وانتهاء بمحاسبة المخطئ او المخالف لقواعد السلوك البرلماني.

من جانبه اكد عضو مجلس الأمة السابق د.حسن جوهر ان مجلس الأمة سلطة رقابية على الحكومة ومن المفترض ان يكون قدوة في الرقابة ومثل هذا المقترح تاخر كثيرا. واضاف جوهر اننا في المجالس السابقة كنا مقصرين في تقديم قانون بهذا الحجم والإمكانات، مطالبا بان يكون لهذا القانون حالة طارئة لاقراره خصوصا بعد تجارب أخيرة اهتزت فيها الثقة بالسلطة التشريعية.

وبين جوهر ان هناك بعض الملاحظات على قانون جمعية الشفافية مثل قضية الرشاوى عقوبتها في القانون إنذار او لوم بينما في قانون الجزاء عقوبتها اكبر، ويجب ان تكون العقوبة موازية للجريمة وان يكون رادعا معين، داعيا إلى إعادة قراءة في القضايا وجزاءاتها.

بدوره قال رئيس لجنة حماية الأموال العامة في مجلس الأمة أحمد المليفي، نحن في حاجة لقانون يتحدث عن شفافية ونزاهة المجلس واعضائه خاصة في ظل ظروف انتشار الفساد في الفترة الحالية، وحالة الردة الفكرية التي يعيشها المجتمع فبالاخير اعضاء مجلس الأمة هم افراد من المجتمع ومن يختارهم اشخاص من نفس البيئة وتكرار الاختيار السيئ عدة مرارت يؤكد وجود مشكلة حقيقية اكبر من مجرد قوانين ولكنها ثقافة مجتمع في نظرته للمؤسسة الديمقراطية. وذكر المليفي ان البعض يعتبر الوصول لقبة البرلمان نوع التمثيل الطائفي بالتالي ان اخدم طائفتي بالقانون، موردا ان هذه الردة الفكرية التي نعيشها، مشددا على ضرورة اعادة النظرة للبرلمان كمشرع ومراقب، فاذا علينا ان نؤسس قاعدة افضل للانطلاق بالدولة ووضع الامور في نصابها. وطالب المليفي بسرعة اصدار القانون ولكن بانياب حقيقية وليس مجرد مثاليات وقيم لانها ليست كافية، منوها إلى انه يجب ان تكون لجنة قواعد السلوك البرلماني من خارج المجلس، لتنظر في الشكاوى فالاعضاء في البرلمان قد يجاملون بعضهم او يضربون الاقلية.

من جهته قال النائب السابق عادل الصرعاوي انه قانون غير دستوري ولا يمكن تقديمه بهذه الصورة مع علمي انه اجتهاد جيد وان من وضعه لم يقصد الانتقاص من المكتسبات الديمقراطية.

واضاف : نعم الحديث عن قانون لشفافية ونزاهة مجلس الامة واعضائه هو حديث مستحق لايقاف بعض الممارسات الخارجة عن اللائحة والدستور وايقاف الفساد التشريعي الذي طالما تحدثنا عنه، وعندما قلنا رأينا في بدايات هذا الموضوع وصفنا البعض بالشخصانية لكن الان اصبح الجميع يتحدث عن هذا الهاجس مما سيدفعنا لتجاوز قضية التشخيص ونذهب مباشرة إلى الإنجاز.

واشار الصرعاوي إلى ان القانون بصيغته الحالية غير دستوري ولا يمكن تقديمة بهذا الشكل لانه يمس مجموعة من الثوابت الدستورية التي يحرص عليها الجميع واجزم ان من وضع هذا التصور لا يقصد الانتقاص من المكتسبات الديمقراطية ولكن تجربة لعلاج الازمة الحالية وهناك بعض الشواهد التي تؤكد حاجتنا لهذا القانون.

«المالية» البرلمانية

وعلى ذات الصعيد قالت الهاشم ان اللجنة وافقت في اجتماعها امس على مرسوم قانون الشركات الجديد، موضحا بان سيتم التقدم بمقترح بقانون لتعديل ما بين 15 الى 18 مادة على المرسوم، الامر الذي لاقى استحسان وزير التجارة انس الصالح وفريقه الفني للتعديلات المقترحة.

واضافت في تصريح صحافي عقب اجتماعها اللجنة مع وزير التجارة انس الصالح انه تمت مناقشة ما يقارب 50 مادة في القانون كان على البعض منها تعديلات جوهرية هي من 15 الى 18 مادة مبينة انه سوف يتم التقدم بمقترح بقانون لتعديل المواد المتفق عليها في الاجتماع تقدم للمجلس للتصويت عليها. واوضحت ان 75 في المئة من القانون كان موجودا في اللجنة المالية في مجلس 2009، مؤكدة تجلي التعاون بين السلطتين في موضوع قانون الشركات. وابدى وزير التجارة انس الصالح سعادته لاقرار مرسوم الضرورة الخاص بقانون الشركات التجارية في اول اجتماع مع اللجنة المالية، موضحا ان القانون اخذته الحكومة من اللجان البرلمانية السابقة وتبنته وادخلت تعديلات عليه. ونوه الصالح الى الجهد الكبير الذي بذل مع جميع الجهات الرقابية والقانون يحل كثير من المشاكل ويعتبر نقلة نوعية في التشريعات الكويتية منذ 20 عاما.

واكد الصالح: لم نلمس رفضا للقانون او ان هناك وجود ثغرات في القانون وفي اثناء فترة تنفيذ القانون في شهر 11 الماضي رأى بعض النواب وجود ثغرة هنا او هناك وقدموا تعديلات وكلها اخذت بالاعتبار، متابعا: والان اقول اننا ننشد في هذه التعديلات الكمال وبالتأكيد بعد فترة من التطبيق سنجد ان هناك ملاحظات ولكن سنسعى الى تعديلها، معتبرا ان القانون يحمي حقوق الاقلية والمال العام ويحقق الحوكمة.

«الدستورية» تحكم

والتطاول على مسند الإمارة، وحجزت القضية لجلسة 5 فبراير للنطق بالحكم.

وبدورها، أخلت النيابة العامة امس سبيل الكاتب والمحامي محمد عبدالقادر الجاسم مقابل كفالة شخصية بعد التحقيق معه بقضية امن دولة على خلفية مقال نشره في نهاية اكتوبر الماضي بعنوان «رسالة إلى ملك وشيخ».

نقابة البنوك

الموحد المعمول به لدى الوزارة طالما ان ذلك في حدود احكام قانون العمل في القطاع الاهلي وان اية امتيازات اخرى تم الاتفاق عليها بين المتعاقدين اعمالا لاحكام الماده «6» من القانون رقم 6/2010 بشأن العمل في القطاع الاهلي. واكد عاشور ان مطالبات النقابة بوقف تلك النماذج جاء بعد ان تم التاكد من انها تنتقص من حقوق الموظفين خصوصا انها لا تحتوي على اية امتيازات كالبونص السنوي المعمول فيه لدى البنوك وامتيازات التامين الصحي وتذاكر السفر واية امتيازات او بدلات اخرى يتقاضاها كل موظف حسب العرض المقدم له من قبل رب العمل والمتفق عليها في عقد العمل خصوصا وان التوقيع على عقد عمل جديد يعني بالتبعية الغاء العقد القديم.

وطمأن عاشور العاملين في البنوك وبالاخص الذين وقعوا على تلك العقود انه جار التنسيق مع بنوكهم على الغاء تلك العقود وكان لم تكن واستمرارية العمل بالعقود المبرمة سلفا عند تعيينهم حفاظا على حقوقهم ومكتسباتهم.

«الزراعة»: بدء

واوضحت الهيئة في بيان صحافي أمس ان القرار يسمح باستيراد الروبيان الطازج والمبرد عبر المنافذ الجوية والبرية فقط بعد الحصول على موافقة الهيئة. واكدت ان القرار يمنع سفن الصيد الكويتية من صيد الروبيان في المياه الاقليمية خلال موسم الحظر الا بموافقة الهيئة.

وقالت انها تنسق مع الادارة العامة لخفر السواحل في وزارة الداخلية للرقابة حول مدى التزام سفن الصيد في المياه الاقليمية بالقرار وكذلك التنسيق مع الادارات المختصة في وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت والادارة العامة للجمارك. واشارت الى انه يجوز بقرار من رئيس الهيئة بدء موسم صيد الروبيان قبل الموعد المحدد في قرار الحظر في حال اكتمال نمو الروبيان في المياه الاقليمية الكويتية.

وكان رئيس مجلس الادارة المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية المهندس جاسم البدر قد اصدر قرارا بحظر صيد الروبيان في المياه الاقليمية الكويتية اعتبارا من 15 يناير الجاري حتى الأول من سبتمبر المقبل.

«الأزرق» يفقد

النهائية لدورة كاس الخليج 21 والتي ستقام على استاد البحرين الوطني في المنامة، ولم يقدم «الأزرق» المستوى المأمول منه والذي ظهر منه في مباراته السابقة مع شقيقه السعودي.

سجل احمد خليل هدف الفوز في الدقيقة 89، والفوز هو الرابع للإمارات في البطولة.

مصر: حوادث

مجلس الوزراء ببرقية تعزية مماثلة.

وكان رئيس الوزراء المصري هشام قنديل أعرب امس عن «الحزن والأسف» الشديدين لضحايا حادث القطار الذي شهدته محافظة الجيزة فجر الامس واسفر عن مقتل 19 شخصا واصابة 107 آخرين مقررا صرف مبالغ مالية لعائلات المتوفين والجرحى.

وذكرت رئاسة مجلس الوزراء في بيان صحافي ان قنديل قرر صرف مبلغ 30 الف جنيه «نحو 4567 دولارا» فورا لعائلات المتوفين في الحادث اضافة الى مبالغ مالية للمصابين وفق درجة الاصابة وتعويضات اخرى من القوات المسلحة. واضاف البيان ان «قنديل الذي يتابع تطورات الموقف فور علمه بالحادث مع الجهات المعنية بوزارات الدفاع والداخلية والصحة والنقل توجه الى موقع الحادث والتقى قيادات امنية وأطقم طبية كانت تقوم بعمليات الإنقاذ والاسعاف فجر امس». ووجه قنديل في هذا الاطار الوزراء المعنيين بوضع جميع المستشفيات في حالة تاهب قصوى لاستقبال جميع المصابين والعناية بهم كما وجه باجراء تحقيق فوري لمعرفة اسباب الحادث وتحديد المسؤولين ومعاقبة المقصرين. وتفقد رئيس الوزراء المصابين بمستشفى المعادي العسكري بضاحية المعادي جنوبي القاهرة للاطمئنان عليهم كما قام بالتبرع بالدم في المستشفى لصالح مصابي الحادث. وقالت المصادر الامنية إن القطار الذي كان في طريقه من مدينة أسيوط بجنوب البلاد إلى العاصمة كان يقل اكثر من الف مجند في الجيش ملحقين بقوات الأمن المركزي التي تتبع وزارة الداخلية. وقال مصدر إن العربة الأخيرة من القطار خرجت عن القضبان وانقلبت وجذبت سابقتها التي انقلبت هي الأخرى. واضاف ان القطار سحب العربتين المقلوبتين بضع كيلومترات إلى أن انفصلتا حين ارتطمتا بقطار بضائع كان يقف على قضبان مجاورة.

وتابع «شدة الارتطام تسببت في دمار شديد بالعربة الأخيرة».

والى العراق حيث تتواصل الاعتصامات والمظاهرات المندة بسياسة حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، ففي الرمادي حيث دخل الاعتصام يومه الثالث والعشرين، انضم إلى المعتصمين في ساحة العزة والكرامة مئات يمثلون عشائر وحركات طلابية وشبابية.

وفي بيجي بشمال بغداد اعتقلت قوات حكومية خمسة أشخاص بينهم احد منظمي الاعتصام في المدينة. كما يتواصل الاعتصام ومنذ اكثر من اسبوعين في مدن سامراء وتكريت والدور في محافظة صلاح الدين. ويرفع المعتصمون مطالب بينها إلغاء المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وإلغاء قانون المساءلة والعدالة والإفراج عن المعتقلات والمعتقلين.

ويتواصل الاعتصام في الموصل والشرقاط بمحافظة نينوى احتجاجا على سياسة رئيس الوزراء، ويؤكد المعتصمون انهم مستمرون في اعتصامهم حتى تستجيب الحكومة العراقية لجميع مطالبهم التي يصفونها بالعادلة.

وقال المتحدث باسم اعتصام ساحة الأحرار بالموصل غانم العابد إن مسلحين اغتالوا الشيخ محمد العبد ربه أحد منظمي الاعتصام بعد اعتراض سيارة كانت تقله شمال المدينة.